

الريادة الاجتماعية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية
-دراسة حالة الجزائر-

Social entrepreneurship as a mechanism for achieving sustainable
development in the Arab countries -Algeria case study-

يحي مخالدي*

yahia.mekhaldi@univ-mosta.dz

نشأت ادوارد ناشد**

dr.nashaat@oi.edu.eg

تاريخ قبول النشر: 2024-12-29

تاريخ استلام المقال: 2024-11-17

Abstract:

Social entrepreneurship plays a key role in promoting sustainable development by providing innovative solutions to social and environmental challenges, including job creation, improving the quality of life and social inclusion, especially in rural and marginalized areas, in addition to the sustainability of projects by achieving a balance between social and economic goals, which supports sustainable economic growth and conserves environmental resources for future generations.

Key words: Social entrepreneurship, sustainable development, creativity and innovation, social inclusion, small and medium enterprises.

* جامعة مستغانم (الجزائر) - أستاذ محاضر (أ) yahia.mekhaldi@univ-mosta.dz (المؤلف المرسل)
** معهد العبور العالي للإدارة والحسابات ونظم المعلومات (مصر) - أستاذ
dr.nashaat@oi.edu.eg

ملخص:

تلعب الريادة الاجتماعية دوراً أساسياً في تعزيز التنمية المستدامة من خلال تقديم حلول مبتكرة للتحديات الاجتماعية والبيئية، تتضمن هذه الحلول خلق فرص عمل، تحسين جودة الحياة والشمولية الاجتماعية، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة، بالإضافة إلى استدامة المشاريع عبر تحقيق توازن بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، مما يدعم النمو الاقتصادي المستدام ويحافظ على الموارد البيئية للأجيال القادمة.

الكلمات المفتاحية: الريادة الاجتماعية، التنمية المستدامة، الابتكار، الشمولية الاجتماعية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة

مخطط المقال:

مقدمة

1 مدخل مفاهيمي

1-1 الريادة والريادة الاجتماعية

1-2 التنمية المستدامة

2 الريادة الاجتماعية والتنمية المستدامة

1-2 الريادة الاجتماعية في التنمية العربية

2-2 الريادة الاجتماعية والتنمية المستدامة في الجزائر

خاتمة

مقدمة:

مر الفكر الاقتصادي العالمي بمجموعة من الأفكار والنظريات، بتحول النظرة إلى علم الاقتصاد من مفهوم الاقتصاد الجزئي إلى مفهوم الاقتصاد الكلي وسيطرة نظرية التوازن، وأصبح ينظر إلى الأفراد كمنتجين ومستهلكين في آن واحد، وأغفلت في فترات رغم الدراسات التي قدمها الاقتصادي Joseph *SCHUMPETER (1883-1950) من خلال نظريته "التدمير الخلاق" والتي تبنت أن النظام الاقتصادي عندما يكون في حالة توازن بين العرض والطلب، كون رائد الأعمال هو الذي يكسر هذا التوازن من خلال ما يقدمه من ابتكارات وأساليب إنتاج جديدة وأسواق ناشئة. كما أن الهزات الاقتصادية التي ضربت العالم أدت إلى ظهور أفكار جديدة للإنقاذ تدعو بالعودة إلى فرضيات الاقتصاد الليبرالي المتحرر وبرزت أطروحات تفرق بين زيادة الإنتاج والنمو أكدت على ضرورة زيادة الإنتاج في الإنتاج إلى فكرة النمو والديمومة، كما دعا الاقتصادي Robert SOLOW** إلى ضرورة تخلي أمريكا والدول الصناعية عن النمو "بالقوة الغاشمة" وتبني فكرة "النمو الذكي" القائم على الابتكار والإبداع، عندها اتضح لصناع القرار الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه المشروعات الصغيرة في إحداث نهضة اقتصادية جديدة.

انطلاقاً من هنا تبدو أهمية إيجاد الأساليب والطرق الفعالة التي يمكن من خلالها الارتقاء بالاقتصاديات العربية وبعث النمو فيها من جديد، حيث تقترح ريادة الأعمال الاجتماعية في كثير من الأحيان كوسيلة لتحقيق ذلك من خلال مكافحة البطالة وإشراك المواطنين في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمجتمعاتهم.

مما سبق، نطرح الإشكالية في السؤال: كيف يمكن أن نجعل من الريادة الاجتماعية حلاً إبداعياً لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية وفي الجزائر؟

* عالم اقتصاد وسياسة أمريكي من أصل ألماني نمساوي (1883/02/08-1950/01/08)، صاحب نظرية الفوضى الخلاقة في الاقتصاد.
** عالم اقتصاد أمريكي (1924/08/23-2023/12/21)، حائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987.

(1) مدخل مفاهيمي:

يتطلب تحقيق الريادة الاجتماعية من خلال مفهوم التنمية المستدامة تحقيق متطلبات ورهانات من جوانب عدة¹، من خلال العمل من أجل المزيد من العدالة الاجتماعية في أصل الابتكارات الاجتماعية، من أجل تحقيق المساواة في الحقوق قوة دافعة لرواد الأعمال الاجتماعيين إلى إطلاق مشاريع جديدة ولتحقيق عدالة اجتماعية أكبر².

(1-1) الريادة والريادة الاجتماعية:

إذا كانت "الريادة" تهدف لتنظيم الأعمال، فإن فكرة "الريادة الاجتماعية" عملية متقدمة لمفهوم الريادة العام كمشروع يقدم منتوجا أو خدمة بهدف تحقيق ربح مادي يتوافق مع قضايا ومشاكل المجتمع، يهدف إلى السير نحو بيئة أكثر استدامة واستقرارا³.

تختلف تعاريف "الريادة" و"الريادي" باختلاف وتصور المقدم له والغرض من العرض، ومنها نذكر:

- الريادة هي القدرة والرغبة في تنظيم وإدارة الأعمال ذات الصلة بها، حيث يعتبر المشروع الريادي الأساس في بناء وتطوير مؤسسات قادرة على المنافسة والنفوذ إلى الأسواق الخارجية⁴؛
- الريادة هي أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تسمح بخلق فرص العمل والابتكار على المستوى الفردي وداخل مؤسسات الأعمال⁵؛
- الريادي هو الشخص الذي يستلهم أفكارا اقتصادية من إنتاجية منخفضة إلى إنتاجية مرتفعة (تعريف Peter Ferdinand DRUCKER* سنة 1985)، وهو الشخص المبدع الذي يبني عملا متميزا من أقل الإمكانيات⁶؛
- الريادي هو الذي يتمتع بصفات أخذ المبادرة وينظم الآليات والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية مع القبول بالفشل والمخاطرة، وتكون لديه القدرة على طلب الموارد والعاملين والمعدات وباقي الأصول، ويستطيع أن يجعل منها أشياء ذات قيمة، يقدم من خلالها حلا مبدعا وجديدا⁷.

* اقتصادي أميركي من أصل نمساوي (1909/11/19-2005/11/11)، وعاش معظم حياته في الولايات المتحدة الأمريكية، ويجمع الكل أنه الأب الروحي للإدارة.

مما سبق، الريادة هي ضرورة اقتصادية واجتماعية في كل دول العالم، كفسلفة عمل تستجيب للتحديات الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، من أجل إنشاء الأعمال والاستحواذ عليها وتطور الأعمال التجارية والمناطق. وبهذا يكون الريادي هو شخص مبدع يقوم بعمل متميز بأخذ مبادرة تحتل الفشل والمخاطرة، قصد إبداع شيء ذي قيمة وجديد.

صنف المختصون أهم المهارات المطلوبة في الريادة إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي⁸:

1. مهارات تقنية؛
 2. مهارات إدارة الأعمال؛
 3. ومهارات الريادية الشخصية.
- والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 01 : أمثلة عن المهارات التي يجب أن تتوفر في الريادة الاجتماعية

مهارات تقنية	مهارات إدارة الأعمال	مهارات الريادة الشخصية
الكتابة القدرة على الاتصال مراقبة البيئة إدارة الأعمال التقنية التكنولوجيا الشخصية الإصغاء بناء العلاقات والشبكات العمل ضمن فريق مدرب	وضع الأهداف والتخطيط صنع القرارات العلاقات الإنسانية التسويق المالية والمحاسبة المراقبة التفاوض طرح المنتج تنظيم النمو	الرقابة والالتزام أخذ المخاطرة الإبداع القدرة على التقيد المثابرة رؤية قيادية يركز على التغيير

المصدر: بلال خلف السكارنة (2008)، «الريادة وإدارة منظمات الأعمال»، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ص 31.

إن ملائمة البيئة التي تحيط بالرياديين لإشباع حاجاتهم واستثمار الفرص باستخدام كافة الموارد المتاحة في المجتمع هو أكبر تحد لهم في تحقيق رؤية متكاملة لتعزيز مفهوم العمل الحر والتخطيط لابتكار نماذج مشروعات جديدة وتحقيق التنمية الاقتصادية، وهو ما يتطلب وجود نموذج تقني كنواة لمجتمع معرفي يشمل جميع فئات المبادرين ضمن حلقات بيئات المستقبل التي يجب أن تستند إلى عملية تصميم واقعية للقدرات المتوافرة في المجتمع، وسبل تنميتها واستغلالها بشكل أمثل في إطار أهداف الاستراتيجيات الوطنية عن طريق تكوين

حاضنات تقنية للاستمرار في الإبداع واعداد الإطارات لتطويرها، ووضع خطة عمل تفصيلية لتحويل الرؤية إلى مشروع على مستوى مجتمع فعال (يبحث عن النمو، يحارب ارتفاع مستويات البطالة وعدم المساواة في الدخل). وتهدف فكرة البيئة الإبداعية للرياديين إلى غرس روح المبادرة لدى الشباب الناشئ في مجال الأعمال وتعميق مفهوم العمل الحر وتحفيزهم على إنشاء وتنظيم مشروعات خاصة بهم، وترويج ثقافة التفكير التجاري الصحيح وتنمية المهارات والاستفادة من مصادر المعلومات المتاحة والبحث عن الفرص الواعدة قصد خلق جيل من الشباب ينطلق فعلا من احتياجات البيئة التي يعيش فيها، مما يعزز إحساسه بالانتماء إلى هذه البيئة، ويؤكد انتمائه إلى مجموعة إطارات بشرية تحركهم دوافع ذاتية للإفصاح عن قدراتهم الكامنة في جو من المنافسة والتحدى مع الذات⁹. وبهذا، يتطلب نشر ثقافة فكرة البيئة الإبداعية للرياديين جهدا كبيرا وعملات متواصلة تشارك فيها جميع المؤسسات المهنية والعلمية بما فيها الجامعات للحصول على رجال أعمال مهرة ذوي كفاءات إبداعية تحقق لهم النجاح في عالم يتغير بسرعة كبيرة.

يتشعب مفهوم الريادة الاجتماعية حسب تشعب السياقات التي يندرج ضمنها، ففي السياق الاجتماعي يشير إلى قدرة الأفراد على تنظيم وتنفيذ المبادرات الاجتماعية التي تحل مشكلات اجتماعية محددة، من شأنها تعزيز التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة الناس في المجتمعات. ويساهم المفهوم في فهم طبيعة وأسس الريادة الاجتماعية ويمكننا من تحليلها بشكل عميق ومفصل، باعتبارها أداة فعالة لتعزيز التغيير وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات، من خلال ما تخلقه من فرص جديدة للعمل وتعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة، وما تساهم به في تحسين البيئة المحيطة وتعزيز المساواة الاجتماعية. كما أن تنفيذ المشاريع الاجتماعية، يمكن الأفراد من العمل على تحسين جودة حياة الآخرين وتلبية احتياجاتهم، من خلال ما تخلقه الريادة الاجتماعية من ابتكار وابداع وتفكير خلاق، وما تقدمه من تعزيز وتطوير حلول جديدة للتحديات الاجتماعية¹⁰.

إن النتائج الإيجابية التي حققتها المشروعات الصغيرة في كل من ألمانيا واليابان وبريطانيا وأستراليا وفنلندا وسلوفاكيا والنمور الآسيوية وغيرها، والتي أوجدت بيئة خصبة لرواد الأعمال، دفعت ببعض الدول الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية إلى نشر مفهوم ريادة الأعمال ودعم المشروعات الصغيرة بقوة ونشر فكرة الاستعانة بالغير والدور الذي يمكن أن تلعبه في تقليص حجم البطالة ورفع مستوى المعيشة. وأن أكثر الاقتصاديات نجاحا هي تلك التي استطاعت أن تجعل من الابتكارات والأفكار والأساليب التي أوجدها صغار رواد الأعمال بداية لإنشاء مؤسسات كبيرة راسخة، وخير مثال على ذلك تلك المشاريع الصغيرة التي ظهرت في تسعينيات القرن الماضي في مجال خدمات المعلوماتية وخدمات الانترنت وتجارة الهواتف المحمولة وغيرها¹¹.

وبهذا، تأتي فكرة الريادة الاجتماعية لتلعب دورا حاسما وحيويا في تطوير وتحسين المجتمعات بشكل شامل ومتوازن، باعتبار أن قدرة الفرد والجماعة كفيلة بتحقيق التغيير الاجتماعي الإيجابي الفعال الذي يهدف إلى حل المشكلات الاجتماعية الملحة والمتنوعة.

1-2) التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة هي مفهوم اقتصادي اجتماعي، أقرته الأمم المتحدة، يهدف إلى تحسين ظروف المعيشة لكل أفراد المجتمع، وذلك عن طريق تطوير وسائل الإنتاج وإدارتها بطرق لا تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية لكونها الأرض عامة والبلد المعنى خاصة، وتسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، قصد العيش في رفاهية وسلام دون تبذير.¹²

في الأدبيات النظرية، يُنظر للتنمية المستدامة وفق معايير مختلفة اقتصادية واجتماعية وبيئية، وتختلف باختلاف الغرض من تصور بناء هذه التنمية، ومنها نذكر:

- مجموعة قرارات تعمل على تحسين ظروف الحياة الحالية دون تعريض الموارد للخطر للأجيال القادمة¹³؛
 - تنمية تقي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، وتفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل¹⁴؛
 - عنصر أساسي للاستقرار والتطور المستمر الإنساني والاجتماعي بالارتقاء والانتقال من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل¹⁵؛
 - إمتلاك مسار مستدام بيئي على المدى الطويل¹⁶؛
 - العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة، والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع¹⁷.
- مما سبق، **التنمية المستدامة** هي تحسين ظروف الحياة الحالية على المدى الطويل دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة.

في سنة 2015 وكجزء من جدول أعمال التنمية المستدامة لتصور 2030 في الأمم المتحدة، تم تحديد سبعة عشر هدفا لتحقيق التنمية المستدامة، والتي تم تبنيها من قبل جميع الدول الأعضاء، تشمل هذه الأهداف ما يلي¹⁸:

1. القضاء على الفقر: عن طريق ضمان شمولية النمو الاقتصادي للجميع؛
2. القضاء التام على الجوع: من خلال تحسين الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة؛
3. الصحة الجيدة والرفاه: من خلال ضمان أنماط حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع؛
4. التعليم الجيد: توفير التعليم الجيد للجميع؛
5. المساواة بين الجنسين: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من المشاركة في الحياة الاقتصادية؛
6. المياه النظيفة والنظافة الصحية: ضمان توفر المياه النظيفة للجميع؛
7. طاقة نظيفة وبأسعار معقولة: تعزيز استخدام الطاقة المستدامة؛
8. العمل اللائق ونمو الاقتصاد: تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص العمل؛
9. الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية: تعزيز الابتكار والاستثمار في البنية التحتية؛
10. الحد من أوجه عدم المساواة: تقليل الفجوات داخل البلدان وبينها؛
11. مدن ومجتمعات محلية مستدامة: جعل المدن والمجتمعات أكثر استدامة؛
12. الاستهلاك والإنتاج المسؤولين: تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛
13. العمل المناخي: اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة تغير المناخ؛
14. الحياة تحت الماء: حماية المحيطات والبحار والموارد البحرية؛
15. الحياة في البر: إدارة الغابات ومكافحة التصحر؛
16. السلام والعدل والمؤسسات القوية: تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة؛
17. عقد الشراكات لتحقيق الأهداف: تعزيز الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق الأهداف.

من خلال الأهداف التنموية المسطرة من قبل الأمم المتحدة، هي تقيس مؤشرات التنمية المستدامة المختارة حالة التنمية المستدامة في دولة معينة، الصورة التي يقدمونها تجعل من الممكن تحديد ما إذا كان الدولة تمتلك مساراً تنموياً مستداماً بيئياً على المدى الطويل¹⁹. ومما سبق وفق التوجه الأممي التنموي للأمم المتحدة، تعد أهداف التنمية المستدامة دعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية الكوكب وتحسين حياة الجميع وأفاقهم في كل مكان²⁰.

من خلال الأهداف التنموية المسطرة من قبل الأمم المتحدة، "عند دراسة عملية التنمية الاقتصادية، يجب الاهتمام بإنشاء العلاقات السببية بين أوجه التقدم، لأنه على أساس هذه العلاقات يمكننا أن نحدد النتائج المنتظر حدوثها من التغيرات المعينة، ولكي نحقق هدفنا ونفسر كيفية تحديد التغيرات المعينة المختلفة لخط سير الدخل الوطني الحقيقي -يتعين علينا أن نتجاوز المظاهر السطحية، ونحاول أن نفهم العملية التي بواسطتها تتم زيادة الدخل الوطني الحقيقي فعلياً"²¹.

بالرجوع لأبعاد التنمية المستدامة، فيرتبط ذلك بعدة أبعاد هي ²²:

أولاً - البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

تكمّن أهمية هذا البعد في: استدامة الموارد من خلال الاستخدام الفعال لها، الحفاظ على التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، وتحسين جودة الحياة من خلال رفع مستوى المعيشة. ويتعلق بتحقيق نمو اقتصادي بشكل يضمن الاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية، من خلال عدة جوانب رئيسية تحقق متطلبات ضرورية هي:

- نمو اقتصادي مستدام الذي يتطلب تحقيق نمو يتماشى مع حماية الموارد الطبيعية وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا النظيفة لزيادة الإنتاجية؛
- توزيع الثروات الذي يتطلب ضمان توزيع عادل للثروات لتحقيق العدالة الاجتماعية ودعم الفئات الأقل حظاً من خلال السياسات الاقتصادية؛
- توظيف مستدام الذي يتطلب خلق فرص عمل تعزز الاستقرار الاقتصادي ودعم التعليم والتدريب لتلبية احتياجات سوق العمل؛
- استثمار في البنية التحتية الذي يتطلب تدعيم الاقتصاد وتقليل من الأثر البيئي والتركيز على مشاريع الطاقة المتجددة والنقل المستدام؛
- تحفيز الاقتصاد الأخضر الذي يتطلب تشجيع الصناعات التي تركز على الاستدامة وتقليل الانبعاثات مع دعم الابتكار في مجالات الطاقة المتجددة وإدارة النفايات.

ثانياً - البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

يعد أحد الأبعاد الأساسية التي تساهم في تحقيق تنمية متوازنة وشاملة، قصد تحقيق الاستدامة من خلال تحسين نوعية الحياة وتعزيز القدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والبيئية، باعتبار أن التنمية المستدامة لا تعني فقط النمو الاقتصادي، بل تتطلب أيضاً تحسين الظروف الاجتماعية والبيئية لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة. ويركز على جوانب مهمة هي:

- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الموارد والفرص بين جميع فئات المجتمع، مما يساهم في تقليل الفجوات الاجتماعية؛
- المشاركة المجتمعية بتشجيع مشاركة الأفراد والمجتمعات في صنع القرار، مما يعزز من شعور الانتماء والملكية للمشاريع التنموية؛
- توفير التعليم الجيد والمستدام للجميع، مما يساهم في تحسين المهارات والقدرات، ويعزز من فرص العمل؛
- تحسين الوصول إلى خدمات الصحة الأساسية، مما يساهم في تعزيز صحة المجتمع ورفاهيته؛
- تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة، مما يساهم في تمكين المرأة ودعم التنمية؛
- الحفاظ على الهوية الثقافية وتعزيز التنوع الثقافي، مما يساهم في بناء مجتمع متماسك؛

- الرفاه الاجتماعي بتقديم الدعم الاجتماعي والخدمات الأساسية لضمان مستوى معيشة جيد لجميع أفراد المجتمع.
- ثالثا - البعد البيئي للتنمية المستدامة:
تكمّن أهمية البعد البيئي في ضمان توافر الموارد للأجيال القادمة، وتقليل التلوث وتحسين البيئة المحيطة، وأيضا تعزيز قدرة المجتمعات على التكيف مع التغيرات المناخية. وكل هذا، قصد تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم، ويتضمن عدة متطلبات رئيسية هي:
- حماية الموارد الطبيعية الذي يتطلب الحفاظ على المياه والتربة والغابات، من أجل استخدام الموارد بشكل مستدام لتفادي استنزافها؛
- التنوع البيولوجي الذي يتطلب المحافظة على التنوع البيولوجي بجميع مكوناته، وتعزيز الزراعة المستدامة والحد من استخدام المبيدات الضارة بالبيئة؛
- التغير المناخي الذي يتطلب تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة من خلال استخدام الطاقة المتجددة، وتعزيز كفاءة الطاقة في مختلف القطاعات؛
- الحد من التلوث الذي يتطلب تقليل التلوث البيئي من خلال إدارة النفايات ومعالجة المياه، والتشجيع على استخدام تقنيات نظيفة وصديقة للبيئة؛
- والتخطيط الحضري المستدام الذي يتطلب تصميم المدن بطريقة تضمن تحقيق التوازن بين التنمية والحفاظ على البيئة، وتوفير وسائل النقل المستدامة وتقليل الازدحام المروري.

(2) الريادة الاجتماعية والتنمية المستدامة:

يولى مفهوم التنمية الاجتماعية أهمية خاصة لقضية عدم المساواة، والتي تقوم على ثلاثة ركائز أساسية هي: القضاء على الفقر، وخلق فرص عمل جيدة، والتكامل الاجتماعي.²³

(1-2) الريادة الاجتماعية في التنمية العربية:

يعتبر المجتمع العربي واحدا من المجتمعات التي تكافح لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، من هنا تأتي أهمية الريادة الاجتماعية في الدول العربية، حيث تتمحور في قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة من خلال مساهمتها في تعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي عن طريق توفير فرص العمل وتعزيز المشاركة الاجتماعية للفئات المهمشة على اختلاف مستوياتها. وتساهم الريادة الاجتماعية في تطوير مشاريع اقتصادية مستدامة تعمل على تأمين الموارد المالية والتكنولوجية اللازمة لتحقيق التغيير الاجتماعي وتحسين جودة الحياة، وعليه يجب دعم الرواد الاجتماعيين وتوفير البيئة المناسبة لتطوير مهاراتهم وتحقيق طموحاتهم في التغيير الاجتماعي المستدام، قصد الوصول إلى مجتمع عربي أكثر تقدما ورفاهية، ولا شك أن المؤشر الأساسي لتلمس الواقع الاجتماعي والاقتصادي من خلال تنمية الموارد البشرية.²⁴

إن التوعية المحدودة والفجوة المعرفية التي تطال مفهوم وقيمة الريادة الاجتماعية في الدول العربية بالرغم من دورها الفاعل في حل التحديات الاجتماعية وتحقيق تغيير ايجابي، لم يجعلها تلقى الثقة والاهتمام اللازم، حيث أصبح تطور المشروعات الريادية في الدول العربية يواجه عدة معوقات تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى يمكن تصنيفها وفقا لمصادرها إلى مشكلات خارجية عن إرادة مالك المنظمة والتي تحدث بفعل تأثير عوامل وتغيرات خارجية، ومشكلات داخلية ناجمة عن خلل إداري أو تقصير في المشروعات ذاتها.²⁵

المشكلات الخارجية: وتتمثل في:

- صعوبة الحصول على التمويل في بداية المشروع، وكذا صعوبة زيادة رأس المال في مراحل تطوره؛
- ارتفاع كلفة رأس المال بسبب كلفة الاقتراض والتمويل؛
- ارتفاع معدلات التضخم مما يؤثر على ربحية المشروع وقدرته على المنافسة؛

- صعوبة التمويل بسبب حجم المشروعات الريادية من جهة وحدائتها ونقص الضمانات من جهة أخرى؛
 - الإجراءات الحكومية والبيروقراطية خاصة فيما يتعلق بتنظيم عمل المشروعات الريادية؛
 - عدم وجود إطار قانوني وتشريعي ينظم عمل المشروعات الريادية؛
 - ارتفاع الضرائب وعدم توافر البيانات الكافية عن هذه المشروعات مما يعظم المشكلة أكثر؛
 - المنافسة الشديدة للمنتوجات المستوردة، ومنتجات المؤسسات الكبيرة العاملة في نفس المجال؛
 - ندرة المواد الأولية المحلية؛
 - ارتفاع تكاليف التسويق مما يحول دون وضع إستراتيجية تسويقية واضحة وشاملة.
- المشكلات الداخلية: وتتمثل في:**
- ضعف قدرات أصحاب المشروعات الريادية من جانب النواحي المالية والإدارية والتسويقية وحتى الفنية؛
 - عدم قناعة أصحاب المشروعات بعملية التدريب وتطوير المهارات؛
 - عدم قدرة المالكين على الفصل بين حساباتهم الشخصية وحسابات المشروعات التي يمتلكونها مما يضعف موقفهم المالي باستمرار؛
 - ضعف خبرة أصحاب المشاريع التسويقية مما ينتج عنها عدم القدرة على تجديد وتحديث قنوات التوزيع بصورة مستمرة.
- وعليه، يبقى من المهم تكثيف التعاون وتعزيز التنسيق بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل التصدي لتلك التحديات وتوفير فرص متساوية وبناء بيئة مواتية للريادة الاجتماعية.

تواجه الريادة الاجتماعية في الدول العربية العديد من التحديات في توجهاتها المستقبلية، من بينها البحث عن حلول مستدامة لمشكلات التشغيل والبطالة، وعليه يجب تشجيع ريادة الأعمال الاجتماعية التي تعمل على إيجاد فرص عمل للشباب والفئات الضعيفة، غير أن ذلك يتطلب تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وتغيير النظام التعليمي ورفع الوعي الثقافي والاجتماعي لدى الشباب لفهم أهمية الريادة الاجتماعية ودورها الحيوي في تحقيق التنمية المستدامة²⁶.

كما أنه في ظل التحول الرقمي الذي يشهده العالم، يجب استخدام التكنولوجيا وتبني الابتكارات الرقمية كأدوات لتعزيز الريادة الاجتماعية وتسهيل تحقيق الأهداف المستقبلية المرجوة، مثل تطوير منصات إلكترونية وتطبيقات تكنولوجية تساعد على إقامة تواصل فعال وتعزيز التعاون بين المؤسسات العامة والقطاع الخاص والمؤسسات الاجتماعية، كما ينبغي للدول العربية كذلك ترقية الاستثمار في تكوين الكوادر الشابة وتزويدهم بالمهارات اللازمة

لنجاح في الاقتصاد الرقمي والابتكار الاجتماعي، بغية تمكينهم من تولى قيادة الريادة الاجتماعية وتحقيق المزيد من التقدم والازدهار الاقتصادي والاجتماعي.

تهدف التنمية المستدامة عموما إلى إحداث نوع من التغيير في المجتمع سواء من الناحية المادية بتوفير مختلف الموارد أو من الناحية المعنوية للارتقاء بالإنسان إلى مستوى أعلى في بيئة نظيفة تسودها الرفاهية، وعليه فإن التنمية بشكل عام لا تتوقف عند إنشاء المشروعات بل تتواصل لمعالجة كافة المشاكل التي يعرفها المجتمع، وهي بذلك تختلف عن النمو الذي يرمي إلى زيادة الناتج الوطني الإجمالي دون أن يعير أي اهتمام للإنسان الذي يمثل رأس المال البشري والمعرفي والمورد الاستراتيجي في عملية التنمية، وهو المورد الذي يصعب نسخه أو تقليده بإمكانياته وقدراته ومهاراته²⁷.

إن التنمية المستدامة الشاملة هي عملية دمج بين عناصر التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية، فلا يمكن إنشاء المشروعات في معزل عن المجتمع وعن السلطات المحلية باعتبار أن المشروعات التنموية هي وليدة الحاجات الأساسية على المستوى المحلي وعلى مستوى الدولة، وبالتالي فإن الاهتمام بالموارد المحلية والتدريب وإشراك المواطن المحلي في التنفيذ أصبح ضروريا لاستيعاب التقنيات بما يهيئ لإحداث نهضة شاملة وتغيير ايجابي في الحياة.

وعليه، وفي إطار تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة، الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على مستوى مجتمعاتنا العربية أصبحت الريادة الاجتماعية من أهم الحلول الإبداعية وذلك من خلال إنشاء مؤسسات محلية فاعلة تساهم في توفير فرص العمل وتعظيم العوائد، ذلك أنه من أبرز ما يميز المشروعات الريادية قدرتها الاستيعابية للأيدي العاملة مما يساهم مساهمة فعالة في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة، وهما ظاهرتان تزدادان عمقا واتساعا في ظروف تشهد معدلات منخفضة في النمو الاقتصادي، وارتفاعا في معدلات النمو السكاني. ولتعظيم دور الريادة الاجتماعية في التنمية العربية لابد من الالتزام بعدة عناصر أساسية نوجزها في²⁸:

- العمل على خلق بيئة عامة تشجع على الاستفادة من اقتصاد المعرفة، وتبادل المعلومات والخبرات وداعمة للاستثمار الخاص وتأسيس المؤسسات ونموها وتشجيع التحديث والابتكار؛
- إيجاد حلول نهائية لتداخل الصلاحيات والبيروقراطية، وانعدام التنسيق بين الأطراف الفاعلة التي تدير عملية التنفيذ؛
- تضيق الفجوة المعرفية كميا ونوعيا بين الدول العربية وبقية العالم، وهو أمر يتطلب المزيد من الاستثمارات الضخمة في الموارد والجهود المخصصة للإصلاح التعليمي؛

- والاهتمام بالبحث العلمي وزيادة كفاءة وامكانيات المؤسسات البحثية، وتقوية صلات هذه المؤسسات بالقطاع الخاص.

تسهم المستويات المرتفعة لرأس المال الاجتماعي في التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل اللائق من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي والثقة والتعاون والمشاركة المدنية إلى أربعة (4) مبادئ للتنمية المستدامة²⁹:

1. تكافؤ الفرص والتخصيص العادل للموارد في المجتمع؛
2. تمكين النساء والرجال من المشاركة والتأثير في مجتمعاتهم ومجتمعهم؛
3. الحكم الرشيد والمساءلة بين المؤسسات العامة؛
4. التضامن -عبر الهويات الاجتماعية والدينية والعرقية والجنسانية والأجيال المختلفة- من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة وضمان حصة عادلة من الفوائد بين الجميع.

2-2) الريادة الاجتماعية والتنمية المستدامة في الجزائر:

تعتبر الجزائر نموذجا لا بأس به للريادة الاجتماعية في الدول العربية، حيث تقوم بتبني سياسة حكومية قوية لتعزيز دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية بشكل فعال ومستدام، وفي هذا الإطار تعمل الحكومة الجزائرية بكل جدية على توفير بيئة ملائمة بما يكفي لنشوء المشاريع الاجتماعية وتشجيع المبادرة الشبابية التي تسعى لتكريس فكرة الابتكار والتغيير الإيجابي في المجتمع، وذلك من خلال تقديم الدعم المالي والمادي للمشاريع والمبادرات الاجتماعية التي ترمي إلى تعزيز التنمية المستدامة ومكافحة الفقر. كما تعمل الحكومة كذلك بجد للتعاون مع المؤسسات المحلية والدولية لتوسيع نطاق الريادة الاجتماعية في البلاد، وتبادل الخبرات والأفكار الإبداعية لمواجهة التحديات الاجتماعية الهامة، حيث تؤدي هذه الجهود المشتركة والمتواصلة إلى تحقيق نجاح ملحوظ في تنمية قدرات المجتمع وتحقيق التغيير الإيجابي المتواصل³⁰.

إن بادرة الجزائر في تعزيز الريادة الاجتماعية تعكس التزامها الحقيقي بتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمع يعيش فيه جميع أفرادها بكرامة ورفاهية ومساواة، وبذلك هي تقدم نموذجا ناشئا في المنطقة العربية، يمكن أن يحقق لها نقلة نوعية في الريادة الاجتماعية التي يمكن أن تساهم في بناء مجتمع أكثر شمولاً وتقدماً³¹.

تولى الجزائر اهتماما كبيرا لدعم وتعزيز الريادة الاجتماعية في البلاد، من خلال توفير التمويل والدعم المالي للمشاريع الاجتماعية، حيث تقدم الحكومة التسهيلات المالية والقروض بفائدة منخفضة للشباب الذين يرغبون في تأسيس مشروعات اجتماعية، كما تسعى الحكومة أيضا لتوفير صناديق استثمارية مختلفة وبرامج محفزة للمؤسسات الاجتماعية بهدف تشجيع الابتكار والتجديد في هذا المجال. كما تهتم السياسات الحكومية أيضا بمرافقة أصحاب هذه المشاريع بتوفير الدعم التقني والتدريب اللازم لتطوير مهاراتهم وقدراتهم الريادية مما ينعكس إيجابا على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلاد. من جهة أخرى تعمل الحكومة أيضا على إنشاء مراكز ومنصات لدعم وتشجيع رواد الأعمال الاجتماعيين وتوفير بيئة ملائمة لتبادل الخبرات والمعرفة بينهم، بهدف خلق أفاق جديدة للتعاون والتنمية المستدامة. وبالرغم من جميع الإمكانيات التي توفرها الريادة الاجتماعية لإيجاد فرص اقتصادية للفئات الهشة، تبقى هناك فجوة كبيرة في الوصول إلى الموارد والتمويل والدعم اللازمين للراغبين في العمل في مجال الريادة الاجتماعية لهذه الفئات³².

يعتبر التعاون والشراكة بين القطاعات المختلفة، بما في ذلك الحكومة والمؤسسات غير الحكومية والمؤسسات، أحد العوامل الرئيسية في تعزيز الريادة الاجتماعية في الجزائر، ويتم التعاون بين هذه الأطراف في إطار تنفيذ برامج ومشاريع تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة ومحاربة الفقر والبطالة وتعزيز المساواة وتحسين جودة الحياة، إذ تقدم الحكومة الدعم المالي والتشريعي والبنية التحتية اللازمة، بينما تقدم المؤسسات غير الحكومية خبراتها ومواردها البشرية والمالية لتنفيذ المشاريع الريادية الاجتماعية، من جانبها تساهم المؤسسات أيضا في توفير التمويل والتكنولوجيا والوسائل المادية لدعم هذه المشاريع. يتطلب تعزيز الشراكة والتعاون المستدام تنمية آليات تنظيمية فعالة لتعزيز الجهود المشتركة وتبادل المعرفة وتنسيق الجهود بين الأطراف المعنية وقطاعات المجتمع المختلفة، الشيء الذي يعزز القدرة على الابتكار والاستدامة في المشاريع الريادية الاجتماعية في الجزائر. كما يمكن للتعاون الدولي أن يلعب دورا كبيرا في تعزيز الريادة الاجتماعية في الجزائر عن طريق تبادل المعرفة والخبرات، والتعامل مع القضايا الاجتماعية العالمية المشتركة، زيادة على ذلك يمكننا الاستفادة من دروس وتجارب البلدان الأخرى في مجال تعزيز الريادة الاجتماعية وتطوير المشاريع الاجتماعية الناجحة.

تضم الجزائر العديد من الأمثلة الناجحة لمشاريع الريادة الاجتماعية التي أثبتت جدواها في تحسين حياة المجتمع وتعزيز التنمية المستدامة، على سبيل المثال، يعد مشروع "بيت الحي المستدام" واحدا من المشاريع الناجحة، حيث يهدف إلى توفير بيئة سكنية صحية ومستدامة للأسر ذات الدخل المحدود، ويشمل المشروع استخدام مواد بناء صديقة للبيئة وتطبيق تقنيات

الطاقة المتجددة، مما يقلل من استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، هذا المشروع يعتبر نموذجاً ناجحاً في مجال الريادة الاجتماعية، لما حققه من أهداف اجتماعية وبيئية واقتصادية متكاملة. كما تعتبر جمعية "مبادرة للتنمية المجتمعية" أحد أبرز المبادرات الريادية الناجحة في الجزائر، تهدف هذه الجمعية إلى تعزيز الشمول المجتمعي وتحسين الظروف المعيشية للفئات الأكثر ضعفاً واحتياجاً، من خلال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي على المستوى المحلي، بما في ذلك توفير التعليم والتدريب المهني وتوفير فرص العمل، وتساهم الجمعية أيضاً في تعزيز الوعي المجتمعي بمختلف القضايا الاجتماعية وتعزيز العدالة والمساواة، وقد نجحت هذه الجمعية من خلال المبادرات التي تقوم بها في تحسين حياة العديد من الأفراد وتمكينهم من الانخراط في المجتمع بشكل أفضل.

بالإضافة إلى ذلك، يوجد العديد من المشاريع الناجحة في مجال الزراعة والتنمية الريفية في الجزائر، فعلى سبيل المثال، يعمل مشروع "الزراعة المستدامة للأسر" على توفير الدعم والتدريب للأسر الريفية لتطوير مهاراتهم في مجال الزراعة المستدامة، حيث يهتم المشروع بتوفير البذور والمبيدات العضوية وتعليم تقنيات الزراعة الحديثة، وهو ما مكن الأسر الريفية من زيادة إنتاجها وتحسين دخلها، مع الحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي في منطقتها. أما بالنسبة للبيئة فقد ساهمت مشاريع الريادة الاجتماعية من خلال مبادرة إدارة النفايات وإعادة التدوير إلى تقليل النفايات بنسبة 20% في المناطق المستهدفة بين سنتي 2018 و2023، ومن خلال مشاريع الطاقة الشمسية والرياح في توفير الكهرباء للمناطق النائية، وهو ما يقلل من الاعتماد على الوقود الاحفوري فيها.

خاتمة:

أثبتت التجارب والممارسات في دول العالم، وفي كثير من الدول العربية وفي الجزائر، الدور الذي يمكن أن تلعبه الريادة الاجتماعية في تحفيز التنمية المستدامة وتقديمها لحلول مبتكرة في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأصبح الدعم التشريعي والمؤسساتي والمالي في الجزائر رافد لبناء ريادة اجتماعية قوية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة شاملة.

من نتائج البحث:

- أصبحت الريادة الاجتماعية محط اهتمام باعتبارها محركا للتنمية المستدامة؛
- ساهمت المشاريع الاجتماعية في الجزائر كثيرا في تحفيز الاقتصاد المحلي بالاعتماد على الموارد المحلية في تحسين كفاءة الإنتاج والاستهلاك، وفي خلق مناصب عمل جديدة في السنوات الأخيرة، خاصة في المناطق الريفية؛
- وساهمت الريادة الاجتماعية في الجزائر على خلق مشاريع ريادية كثيرة تدعم النساء والشباب البطالين، واستهداف الفئات الهشة ببرامج اقتصادية ودعم تعليم الحرف اليدوية من رفع نسبة مداخل ذوي الدخل الضعيف في العديد من الولايات.

ومن توصيات البحث:

- ترقية مستوى الوعي بشأن أهمية الريادة الاجتماعية وفوائدها للمجتمع، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال إقامة حملات توعوية وتنشيطية مكثفة تستهدف بشكل خاص الشباب والمؤسسات وأعضاء المجتمع المدني؛
- التأكيد على دور الحكومة في دعم الريادة الاجتماعية، عبر اعتماد استراتيجيات وسياسات تعزز الروح الريادية وتوفر البيئة المناسبة لنمو وازدهار المشاريع الاجتماعية، إضافة إلى وضع إطار قانوني وتشريعي يسهل إنشاء وتشغيل هذه المشاريع؛
- تعزيز التعاون والشراكات بين القطاعين العام، الخاص والمجتمع المدني، وتوفير الدعم المالي والفني اللازم، وهذا يتطلب تشجيع تبادل المعرفة والخبرات ودعم الاستدامة وتوفير الموارد المادية والبشرية الضرورية لنجاح المشاريع الاجتماعية؛
- ويجب على الجزائر خاصة والدول العربية عامة تبني تقييما شاملا ومفصلا لتأثير الريادة الاجتماعية على المجتمع والاقتصاد والبيئة، واستخدام هذه النتائج لتوجيه السياسات والاستراتيجيات المستقبلية لتعزيز الريادة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة.
- وعليه، يتطلب تحقيق الأهداف تكاتف جهود كافة الفاعلين والأطراف المعنية، وبذل المزيد من الجهد والاهتمام لضمان نجاح هذه الرؤية الاستراتيجية الرائدة التي تهدف إلى خلق مستقبل مشرق لشعبونا ومجتمعاتنا العربية الفخورة بانتمائها.

الهوامش والمراجع:

- 1 Maurice LEVESQUE, Bruno JEAN, Anne LAPERRIERE & Deena WHITE (2001), «Le développement social: Le point de vue des acteurs», pp. 1-33, 08/11/2001, consulté le 23/09/2024, <https://www.inspq.qc.ca/sites/default/files/jasp/archives/2001/08Nov2001-BienEtreActeurs.pdf>
- 2 Amandine BARTHELEMY & Romain SLITINE (2011), «Entrepreneuriat social : Innover au service de l'intérêt général», Vuibert, Paris, p. 37.
- 3 مدونة مستقل (2024)، «ما هي ريادة الأعمال الاجتماعية؟»، على الخط، الاطلاع في 2024/10/17، <https://blog.mostaql.com/social-entrepreneurship/>
- 4 الباحثون السوريون (2016)، «مبادئ ريادة الأعمال»، الاطلاع في 2024/09/22، <https://www.syr-res.com/article/9086.html>
- 5 Article (2024)، «100 fiches sur l'entrepreneuriat», p.1, en ligne, consulté le 26/09/2024, p. 1, <https://excerpts.numilog.com/books/9782749509839.pdf>
- 6 بلال خلف السكارنة (2008)، «الريادة وإدارة منظمات الأعمال»، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ص 19.
- 7 بلال خلف السكارنة، مرجع سبق ذكره، ص 19.
- 8 بلال خلف السكارنة، مرجع سبق ذكره، ص 17.
- 9 لخضر حراز (2011)، «دور الإبداع في اكتساب المؤسسة ميزة تنافسية دراسة حالة مؤسسة EGTT مركب حمام ربي بسعيدة نموذجا»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسبير، جامعة تلمسان، ص 31.
- 10 رزق الله بن عبد الله اليزيدي (2024)، «دور ريادة الأعمال في تعزيز التنمية الاقتصادية: دراسة ميدانية على عدد من المشروعات الريادية بمحافظة جدة»، المجلة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلد 44، العدد 03، ص ص 3-22.
- 11 سعاد نائف برنوطي (2005)، «إدارة الأعمال الصغيرة - أبعاد للريادة»، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ص 62.
- 12 وزارة البيئة والمياه والزراعة - السعودية (2024)، «التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية»، على الخط، الاطلاع في 2024/11/10، <https://www.mewa.gov.sa/ar/Ministry/initiatives/SustainableDevelopment/Pages/default.aspx>

13 Unicef (2024), «15 minutes pour comprendre les objectifs de développement durable», pp. 1-2,

https://www.unicef.fr/sites/default/files/fiche_thematique_odd.pdf

14 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الإسكوا Escwa (2024)، «مصطلح التنمية المستدامة»، على الخط، الاطلاع في 2023/05/24،

<https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/التنمية-المستدامة/>

15 مدحت أبو النصر & ياسمين مدحت محمد (2017)، «التنمية المستدامة - مفهومها-أبعادها-مؤشراتها»، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ص 66.

16 Lukas Diblasio BROCHARD (2011), «Le développement durable: Enjeux de définition et de mesurabilité», mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrise en science politique. Université du Québec, Montréal, pp. 4-5.

17 ميير بالدوين، «اقتصاديات التنمية الاقتصادية (نظرة تاريخية)»، ترجمة جرانت اسكندر، وكالة الصحافة العربية ناشرون، القاهرة، 2023، ص 8.

18 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2024)، «أهداف التنمية المستدامة في العمل»، على الخط، الاطلاع في 2024/10/17،

<https://www.undp.org/ar/arab-states/الاهداف-التنمية-المستدامة/>

19 Lukas Diblasio BROCHARD, op. cit., p. 36.

20 الأمم المتحدة (2024)، «خطة التنمية المستدامة: 17 هدفا للناس وللوكب»، على الخط، الاطلاع في 2024/10/27،

<https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/development-agenda/>

21 ميير بالدوين، مرجع سبق ذكره، ص 15.

22 أرجع إلى:

- رشيدة زاوية (2019)، «أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر»، مجلة "دراسات اقتصادية"، مركز "البصيرة للبحوث"، الجزائر، المجلد 19، العدد 01، ص ص 9-29؛

- الطاهر شليحي & عامر تواتي (2017)، «أبعاد وأهداف التنمية المستدامة -آفاق 2030»، مجلة "البحوث والدراسات التجارية"، جامعة الجلفة، المجلد 01، العدد 01، ص ص 70-78؛

- بيان هاني حرب، «دور القطاع الخاص في دعم التشغيل وتنمية الموارد البشرية»، المنتدى العربي حول «الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل في الوطن العربي»، منظمة العمل العربية، الرباط، أيام 21-23 أكتوبر 2008؛

- مدحت أبو النصر & ياسمين مدحت محمد (2017)، مرجع سبق ذكره، ص ص 66-67.

- Farid BADDACHE (2010), «Le développement durable», Eyrolles, Paris, pp. 11-12.

- 23 Rémi BAZILLIER (2015), «Développement social et développement économique», Rapport en vue de l'obtention de l'habilitation à diriger des recherches, sciences économiques, Université d'Orléans, p. 7.

24 بيان هاني حرب، مرجع سبق ذكره.

25 ارجع إلى:

- منظمة العمل الدولية (2017)، «دعم ريادة الأعمال الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي في المجتمعات الريفية دليل عملي لدعم ريادة الأعمال الاجتماعية والدمج في المجتمعات الريفية»، القاهرة، ص ص 9-10 & ص ص 23-24؛

- جيهان عبد الحميد (2020)، «مبادرة تطويرية مقترحة لدعم دور مؤسسات التعليم الخدمة الاجتماعية في تنمية اتجاهات الطلاب نحو ريادة الأعمال الاجتماعية»، مجلة "دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية"، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، المجلد 02، العدد 51، ص ص 369-402.

26 جيهان عبد الحميد، مرجع سبق ذكره.

27 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الإسكوا Escwa (2007)، «الموارد المالية ورأس المال المخاطر وريادة الأعمال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات»، الأمم المتحدة، نيويورك، ص 2.

28 أحمد بن عبد الرحمان الشميمري & أحمد بن عبد الكريم المحيميد (2014)، «واقع تمويل مشاريع ريادة الأعمال في السعودية وجهة نظر خبراء ريادة الأعمال»، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، جمعية ريادة الأعمال، الرياض، 09-11 سبتمبر 2014 [كتاب المؤتمر، ص 87].

29 منظمة العمل الدولية، مرجع سبق ذكره.

30 ارجع إلى:

- صالح دباش (2021)، «رهان المقاولاتية الاجتماعية والتنمية المحلية المستدامة في الجزائر: قراءة لفرص ترقية القطاع التعاوني في ضوء التجربة المغربية»، مجلة "الواحات للبحوث والدراسات"، جامعة غرداية، المجلد 14، العدد 01، ص ص 517-540.

- عبد الرحمان موساوي & مريم قطوش (2024)، «دور ريادة الأعمال الاجتماعية في تحقيق التمكين الاقتصادي للفئات الهشة: استعراض تجربة بنجلاديش»، مجلة "أداء المؤسسات الجزائرية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، المجلد 13، العدد 01، ص ص 127-146.

31 صالح دباش، مرجع سبق ذكره.

32 عبد الرحمان موساوي & مريم قطوش، مرجع سبق ذكره.